تقدير موقف (3)

الانعكاسات المتوقّعة للانتخابات التركية

على العلاقة مع الدول العربية وعلى التحالفات الإقليمية والدولية

إعداد: حازم عياد

سادت حالة من الترقب الإقليمي والدولي للتداعيات المحتملة لنتائج الانتخابات التركية في شقيها البرلماني والرئاسي، بعد أن كشف خصوم الرئيس التركي أردوغان في معسكر (الأمة) المعارض بقيادة كليجدار اوغلو عن برنامج سياسي يهدف لإجراء تحولات جوهرية في السياسة الخارجية تشمل العلاقة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمنطقة العربية بشقيها الآسيوي والإفريقي، في توجّه من معارضي العدالة والتنمية لقطع صلة تركيا بالتوجهات السياسية التي انتهجها الحزب لتعزيز العلاقة مع العمق الإسلامي لتركيا.

وقد مثّل برنامج المعارضة خليطًا جمع بين الملفات الداخلية والاقتصادية والملفات الإقليمية والدولية، على أمل خلق نقيض موضوعي لتوجهات أردوغان وحزب العدالة والتنمية التي استقرت على مدار السنوات العشر التي تلت الربيع العربي، حيث ركزت المعارضة جهودها على ملف اللاجئين السوريين في تركيا والموقف من الأكراد والعلمانية والعلاقة مع العالم العربي والإسلامي في مقابل العلاقة مع أوروبا والولايات المتحدة.

وقد تميّزت البرامج السياسية والانتخابية للمرشحين بحساسيتها الشديدة لحالة الاستقطاب الإقليمي والدولي الناجمة عن الحرب الأوكرانية، والتوترات في بحر الصين الجنوبي والباسفيك بين الصين والولايات المتحدة، والأزمات لاقتصادية التي تبلورت على وقع جائحة كورونا، ما أضفى على الانتخابات بُعدًا دوليا انعكس على شكل اهتمام دولي وإقليمي بنتائج الانتخابات ومسار السياسية

التركية المستقبلي الذي سيقرر علاقة تركيا مع حلفائها وخصومها، وهو اهتمام عكس مجموعة من المعطيات أهمها:

1. تنامي تأثير تركيا وتعاظم دورها الإقليمي والدولي في ظل رئاسة أردوغان وقيادة حزب العدالة والتنمية.
2. ترسخ أركان الديموقراطية التركية والثقة بمؤسساتها خلال حقبة حزب العدالة والتنمية، وتحولها الى قوة ناعمة مؤثرة في الإقليم.
3. تنامي وزن تركيا وتأثيرها الجيوسياسي في ظل الأزمات الدولية والإقليمية وآخرها الحرب الأوكرانية، وقدرتها على التأثير في المسارات الدولية والإقليمية الآخذة في التبلور في كل من أوروبا والباسيفيك والمنطقة العربية وآسيا الوسطى.

تشكيلة الحكومة وأولويات المرحلة القادمة:

عقب أدائه اليمين الدستورية لولاية رئاسية جديدة، أعلن الرئيس أردوغان تشكيلة حكومته الجديدة المؤلفة من 17 وزيرًا لتضم في صفوفها 15 وزيرًا جديدًا في حين تراجع حضور القيادات الكبيرة في حزب العدالة والتنمية لصالح التكنوقراط.

رغم ذلك شهدت التركيبة الحكومية حضورا لـــ "أسماء وازنة ومؤثرة" مثّلت العمود الفقري لهندسة السياسات الداخلية والخارجية في بُعدها السياسي والاقتصادي، اذ تولى رئيس جهاز الاستخبارات السابق هاكان فيدان منصب وزير الخارجية، في حين تولى محمد شيمشك الملقب بصديق الأسواق منصب وزير المالية.

وفي حين تولى إبراهيم قالن مستشار الرئيس والمتحدث باسم الرئاسة منصب رئيس جهاز الاستخبارات بديلاً لهاكان، تولى جودت يلماز القيادي في حزب العدالة منصب نائب الرئيس بعد أن شغل وزارة التنمية لثلاث مرات ووزارة التخطيط لمرة واحدة، خلفا لفؤاد أوقطاي الذي أصبح نائبًا في البرلمان.

ومع أن التشكيلة الحكومية عكست توجهًا جديدًا لحزب العدالة والتنمية لمعالجة التحديات الاقتصادية وهندسة الساحة السياسية وتدعيم التحالفات الداخلية وتحسين أداء الحزب في مجلس النواب، إلا أنها أكدت

في الآن ذاته استمرارية السياسة الخارجية في شقيها الإقليمي والدولي بتعيين مدير الاستخبارارت السابق هاكان وزيرًا للخارجية ومستشار الرئيس قالن مديرًا للاستخبارات.

وقد أبرزت تشكيلة الحكومة الجديدة ستة أهداف يسعى أردوغان لتحقيقها خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وهي:

1. تجاوز الأزمة الاقتصادية الداخلية ممثلة بأزمة الليرة التركية والتضخم، ورفع معدلات النمو باعتبارها أولوية للحكومة الجديدة.
2. معالجة الإشكالات الاجتماعية والأمنية الناجمة عن الأزمة السورية في شقها الأمني والسياسي والاجتماعي والإنساني، وإعطاء ملف اللاجئين الأولوية.
3. الاستعداد للانتخابات البلدية، وتعزيز التحالفات المحلية، واحتواء المعارضة.
4. الإعداد لمرحلة ما بعد الرئيس التركي أردوغان، وإعادة بناء حزب العدالة والتنمية وتطويره.
5. تطوير الحياة السياسية عبر طرح دستور جديد للبلاد يدخل الجمهورية مئويتها الثانية.
6. مواصلة زخم السياسة الخارجية التركية التي قادت المصالحات والانفتاح الإقليمي على مصر والإمارات والسعودية وسوريا وإيران، وفي ذات الوقت حافظت على التوازن في السياسات المتبعة تجاه الصراع في أوكرانيا.

وقد قدّم اختيار كل من هاكان فيدان وزيرًا للخارجية وإبراهيم قالن مديرًا لجهاز الاستخبارات مؤشرًا إلى المضي قُدمًا في سياسة الدولة الخارجية واستقرارها بالانفتاح على دول الإقليم، حيث تولى هاكان وقالن ملف المصالحات الإقليمية والانفتاح على مصر ودول الخليج والنظام السوري وملف العلاقة مع إيران وروسيا.

كما أن تعيين محمد شمشيك وزيرًا للمالية واختيار حفيظة غاية أركان المسؤولة التنفيذية المالية في الولايات المتحدة رئيسة للبنك المركزي التركي، أظهر رغبة حكومة العدالة والتنمية بتحسين العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية.

- **الانعكاسات المتوقّعة للانتخابات على العلاقات العربية التركية:**

من أهم انعكاســـات المتوقعة لنتائج الانتخابات التركية على العلاقات العربية التركية الحفاظ على سياسة الانفتاح الناجمة عن المصالحات الإقليمية التي تبعت رفع حصار الرباعية العربية (السعودية ومصر والامارا ت والبحرين) على دولة قطر، والتي أسهمت في تسريع المصالحات وعمليات الانفتاح بين السعودية وتركيا التي زارها ولي العهد الســعودي محمد بن ســلمان في حزيران/ يونيو 2022 للمرة الاولى منذ حادثة الصحفي السعودي جمال خاشقجي عام 2018.

ولم تقتصر سياسية الانفتاح التركي على السعودية، بل شملت كلًا من مصر والبحرين والإمارات، حيث أشرف مدير الاستخبارات السابق هاكان الى جانب مستشار الرئيس التركي السابق قالن على الحوارات مع تلك الدول، وامتدت سياسة الانفتاح لتشمل إدارة الحوار مع النظام السوري، إذ كُشف النقاب عن عدد من اللقاءات والزيارات التي قام بها هاكان للعاصــمة الســورية، علمًا بأنه يُعدّ من أبرز الفاعلين في الملف الليبي وفي إدارة التعاون الأمني مع القاهرة.

وقد ظهرت آثار الانفراج في العلاقات بين تركيا والعديد من الدول العربية في توقف الحملات الاعلامية من قبل تلك الدول خلال الانتخابات التركية الأخيرة، وفي المقابل شــهدت العلاقات العربية التركية تطورًا دفع لعقد العديد من الاتفاقات التجارية وإلى تدفّق ودائع مالية في البنك المركزي التركي من قبل السعودية، خلافًا لمجريات الاحداث في الانتخابات التركية السابقة عام 2018.

وفي ضوء سياسة الانفتاح بين تركيا والعديد من الدول العربية يُرجّح خلال الفترة القادمة ما يلي:

1. أن تشهد العلاقات التركية مع كل من السعودية والإمارات مزيدًا من التطور والشراكات التجارية، غير أنه لا يُتوقع أن ترقى إلى مستوى التحالف والشـراكة والتعاون القطري التركي التي تعزّزت بشـكل كبير في حقبة الحصار الذي تعرضت له قطر.
2. يُتوقع اكتساب العلاقة المصرية التركية زخمًا لإنجاز حوار سياسي واستراتيجي لحلّ الخلافات، كترسيم الحدود البحرية شـرق المتوسـط وإدارة الملف الليبي، حيث يملك البلدان حضـورا وتأثيرًا مهمًا على طرفي الصراع يتمثل ببرلمان طبرق وقوات العقيد المتقاعد خليفة حفتر شرقي البلاد، والمجلس الرئاسي الانتقالي وحكومة غرب ليبيا برئاسة محمد الدبيبة، ما قد يفضـي لإنجاز انتخابات رئاسية في العام 2024 ، ومن

غير المستبعد أن يسهم تحسن العلاقات التركية المصرية في معالجة ملف المعارضة المصرية المهاجرة والمستقرة في تركيا باعتباره ملفًا انسانيًا.

3. يُرجّح أن يظل ملف العلاقة مع سوريا أكثر الملفات تعقيدًا وتشابكًا من النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية مع الملفات الداخلية التركية وكذلك مع الملفات الإقليمية والدولية لوجود فاعلين إقليميين ودوليين، إلى جانب لاعبين إقليميين مؤثرين، حيث يوجد ما يزيد على مليوني لاجئ سوري في تركيا، فضلا عن التداخل الشديد بين ملف حزب العمال الكردستاني الانفصالي وملف الأكراد الانفصاليين في سوريا شرقي الفرات، وهي ملفات كانت حاضرة في أجندة الأحزاب والتحالفات الانتخابية.

ورغم فشل تركيا في التوصل لاتفاق مع النظام السوري يقود لتطبيع العلاقات بين الطرفين وينهي التدخل العسكري التركي شمال غرب سوريا، تتواصل الاتصالات بين الجانبين لتحقيق هدفين منظورين:

أ) محاصرة التنظيمات الكردية ذات التوجهات الانفصالية، والممثلة بإدارة (روج افا) الإدارة الفدرالية الكردية، وقوات سوريا الديموقراطية (قسد) شمال شرق سوريا التي ترتبط بحزب العمال الكردستاني (PKK)، وهو الملف الأكثر قابلية للتعاون بين تركيا والنظام السوري وايران وروسيا مستقبلاً.

ب) تواصل جهود إعادة اللاجئين السوريين لبلادهم عبر ايجاد ملاذات آمنة لهم في سوريا، والاستفادة من العلاقات المميزة بين الرئيس أردوغان والرئيسين الروسي والإيراني لإقناع النظام السوري بتخفيف الضغوط على مناطق المعارضة، وهو ملف يُتوقّع أن يضع بعض العقبات أمام تطبيع العلاقات التركية السورية بسبب كثرة الفاعلين واللاعبين السياسيين.

إدارة الاستقطابات والتحالفات الدولية والإقليمية:

أكد الاهتمام الدولي، خصوصًا الروسي والأمريكي والأوروبي، بنتائج الانتخابات التركية تنامي دور تركيا في النطام الدولي الآخذ بالتشكّل على وقع الحرب الروسية الأوكرانية والتوتر الحاصل في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي والباسفيك بين الصين وبين الولايات المتحدة وحلفائها، إذ بلغ الاستقطاب ذروته حول مستقبل علاقة تركيا بحلف الناتو وروسيا من خلال ما يلي:

1. وضع تركيا شروطًا وقيودًا على عضوية فنلندا والسويد في حلف الناتو.
2. طرح تركيا لنفسها وسيطًا محايدًا في الحرب بين أوكرانيا وروسيا، سواء عبر الوساطة لإنهاء القتال أو عبر التوصّل لاتفاق البحر الأسود لتصدير القمح الأوكراني عبر ممرات آمنة.

3. استقطاب تركيا اهتمام مستثمرين في مجال الطاقة (النفط والغاز)، باعتبارها دولة عبور لشحنات الطاقة سواء عبر الأنابيب أو عبر النقل البري والبحري، من آسيا إلى جنوبها ووسطها إلى أوروبا التي تعاني من أزمة طاقة بسبب الصراع مع روسيا.
4. تنامي التنافس الأوروبي والأمريكي لاستقطاب تركيا وإدماجها في نظام العقوبات الأوروبي والأمريكي على روسيا.

- **تداعيات متوقعة لنتائج الانتخابات التركية:**

في ضوء فوز الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية يمكن توقع النتائج والتوقعات التالية:

1. تحقيق التوازن الجيوسياسي والحضاري، وتجنّب الانسياق للتبعية لحلف الناتو والمعسكر الغربي، وخسارة الرهان على الانحياز التركي الكامل لأوروبا وحلف الناتو، لتحافظ تركيا على مسافة معقولة بين الفرقاء في الحرب الأوكرانية رغم عضويتها في حلف الناتو، وهو ما ولّد إحباطًا شديدًا لدى دولة السويد، اذ واصلت تركيا اعتراضها على عضويتها في الناتو، لتتحول السويد إلى راس حربة لمضايقة تركيا والضغط على قيادتها السياسية التي وضعت شروطًا لانضمام السويد وعلى رأسها وقف احتضانها لعناصر من حزب العمال الكردستاني على أراضيها.
2. أسهمت خسارة تحالف الأمة العلماني بالحفاظ على زخم توجّه السياسة التركية ثقافيًا وجغرافيًا صوب الشرق وبما يشمل العالم العربي والدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى. ويُتوقّع أن تقود الحكومة والبرلمان جهود تفكيك الأسباب والعوامل التي أسهمت في رفع مستوى الاستقطاب الداخلي بين المعسكر العلماني والمعسكر الحضاري الإسلامي.
3. اتساع هامش المناورة للدولة التركية للاستفادة من الصراع الدائر في أوكرانيا بين روسيا وبين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، لتعزيز دورها السياسي والاقتصادي وتعزيز أوراقها التفاوضية مع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا في الآن ذاته.
4. التأكيد على أهمية تركيا في رسم ملامح السياسية الصينية تجاه المنطقة، حيث يصعب تجاهل دورها، ويُتوقع أن تشهد العلاقات التركية الصينية انفتاحًا وتطورًا كبيرًا خلال السنوات الخمس المقبلة.

- **التوصيات:**

في ضوء القراءة السابقة لانعكاسات الانتخابات التركية، يُقدّم تقدير الموقف التوصيات التالية:

1. تعزيز الانفتاح التركي على المنطقة العربية وغرب آسيا في ظل تنامي الاهتمام التركي بمنطقة اسيا الوسطى والجمهوريات الآسيوية الناطقة بالتركية، ودعوة تركيا للعب دور الجسر الثقافي بين المنطقة العربية وآسيا التركية.
2. الاستفادة من زخم المصالحات والتقارب التركي العربي والإيراني والروسي لخفض التصعيد في سوريا وإيجاد حلول لمعاناة اللاجئين السوريين من خلال توفير بيئة مناسبة آمنيًا واقتصاديًا لعودتهم إلى سوريا.
3. الاستفادة من زخم المصالحات التركية العربية الايرانية الروسية لمحاصرة المشروع الأمريكي الانفصالي شمال شرق الفرات.
4. الدعوة لإقامة شراكة عربية إسلامية تقودها السعودية ومصر وتركيا وايران لملء الفراغ الناجم عن الانشغال الغربي بالصراع في أوكرانيا والباسفيك، واستكمال مسار المصالحات لينعكس على الأزمات والملفات العربية الساخنة في ليبيا وسوريا والعراق والسودان والصومال واليمن.
5. إضعاف مسار الاتفاقات الإبراهيمية التطبيعية مع الكيان الإسرائيلي وعزله سياسيًا عبر التعاون الإقليمي بعيدًا عن المشاريع الأمريكية والأوروبية في المنطقة العربية.

انتهى،